مجلـــــة الآداب للعلوم الإنســـانيـــة
المجلد الثامن العدد الثاني، ديسمبر
2025، ص ص 105- 134
Arts & Humanities Journal
Vol. 8, Issue no. 2, December,
2025, pp.105-134

Issn (النسخة الالكترونية): 3006 -757X Issn (النسخة المطبوعة): 3006 -7561

متضمنات القول في سورة (ص) - مقاربة تداولية

سمية علي عبده قائد النجاشي

طالبة ماجستير في اللغويات

الأستاذ الدكتور/ عبدالله محمد سعيد عبدالله (مشرفًا)

أستاذ اللسانيات بكلية الاداب جامعة تعز

تاريخ استلام البحث: 10/ 10/ 2025 **تاريخ قبوله للنشر: 27/ 10/ 2025**

موقع المجلة: https://taiz.edu.ye/tujr/index.php/ahs

متضمنات القول في سورة (ص)
- مقاربة تداولية

سمية علي عبده قائد النجاشي
طالبة ماجستير في اللغويات
أ. د/عبدالله محمد سعيد عبدالله (المشرف)
أستاذ اللسانيات بكلية الآداب جامعة تعز

ملخص البحث

كثيرا ما نقصد أكثر مما نقول، بمعنى أننا نضمّن في كلامنا أمورًا لا نذكرها بصريح العبارة، كأن نقول مثلًا: (مطر اليوم غزيرٌ) نقصد من كلامنا الصريح هذا كلامًا ضمنيًا، وهو أن مطر الأمس كان خفيفًا...، وهذا ما يسمى بـ(متضمنات القول)، والضمني يقابل الجزء غير الظاهر من التعبير في الجملة أو الخطاب، معارضة بذلك مصطلح (المباشرة)، والمكون للجزء الظاهر. ولا يمكن الكلام عن الضمني في السيميائية، إلا في حدود التسليم بوجود علاقة وإحالة، تربط عنصرا ما بالتعبير الظاهر.

يهدف البحث إلى بيان مفهوم متضمنات القول، ودراسته عند العرب قديمًا، ثم عند الغرب، كما يعرض البحث بعد ذلك نوعين لمتضمنات القول، وهما: (الافتراض المسبق، والقول المضمر). ويندرج تحت كل نوع منهما جانبا تطبيقيا، متمثلا: بـ (تجليات الافتراض المسبق، والقول المضمر في سورة ص).

وبعد دراسة متضمنات القول في سورة (ص) دراسة وصفية تحليلية، والوقوف على مظاهر المعنى الضمني في آياتها، تبين أن القرآن الكريم يراعي أحوال المخاطَبين الذين يتلقون النص القرآني. واتضح أن كثيرًا من متضمنات القول في سورة (ص) ذات وظيفة بلاغية وتربوية، فهي لا تُستخدم لمجرد الجمال اللغوي، بل لتوجيه السامع إلى المعنى الأعمق، وتنبيهه إلى المقصود دون تصريح مباشر. كما كشف البحث عن سبق الدرس العربي القديم إلى إدراك مفهوم متضمنات القول، من خلال مباحث "الكناية" و"التعريض" و"الإيجاز"، وهي مفاهيم تقابل إلى حدٍّ كبير ما عُرف في اللسانيات الحديثة بـ(implicature).

الكلمات المفتاحية: متضمنات القول، القول المضمر، الافتراض المسبق، التداولية، سورة ص.

Implications of the sayings in Surat Sad

Ms. Sumaia Ali Abdo Qaid

Masters student in Linguistics

Prof. Dr. Abdullah Muhammad Saeed Abdullah (Supervisor)

Professor of Linguistics

Faculty of Arts– Taiz University

Abstract

We often mean more than we explicitly say. In other words, our speech usually carries meanings that are not directly expressed. For instance, when one says, “Today’s rain is heavy”, the implied meaning might be that yesterday’s rain was light. This is what is known as implicature. The implicit refers to the hidden or unstated part of an utterance or discourse, in contrast to directness, which reflects the explicit and apparent meaning. Speaking about implicature in semiotics is only possible within the recognition of a relation or reference that ties a certain element to the explicit expression.

The purpose of this study is to clarify the concept of implicature, to explore how it was understood in classical Arabic thought and later in Western traditions. The research then presents two main types of implicature: presupposition and conversational implicature. Each type is followed by an applied discussion, represented through: Manifestations of presupposition and conversational implicature in Surah Ṣād.

Keywords: Implicature, Conversational Implicature, Presupposition, Law of Silence, Implicitness, Explicitness, Additional Meaning, Ellipsis, Brevity, Necessitation, Belief, Credibility.

المقدمة

يُعَدّ القول الإنساني ظاهرة لغوية مركبة تتجاوز حدود اللفظ الظاهر إلى أعماق المعنى الباطن، إذ كثيرًا ما يُفهم من الكلام ما لم يُصرَّح به مباشرة، وهذا ما يُعرف في الدراسات التداولية الحديثة بـ(متضمنات القول). وقد تجلت هذه الظاهرة بوضوح في القرآن الكريم، الذي يتجاوز في بيانه حدود المباشرة إلى الإيحاء والإشارة، مما يفتح أمام الباحث آفاقًا واسعة للتأمل في دقّة التعبير القرآني وثرائه الدلالي.

هناك علاقة وثيقة بين التداولية ومتضمنات القول، إذ تعد التداولية الإطار العام الذي يدرس كيف نفهم المعنى المقصود، ومتضمنات القول هو أحد مباحث هذا العلم وتركز على ما يفهم من الكلام دون أن يقال صراحة.

يبرز في هذا البحث مفهومان أساسيان، هما: **متضمنات القول والقول المضمر** اللذان يشتركان في ارتباطهما بالمعنى غير الصريح، غير أن بينهما فروقًا دقيقة، إذ يختلف القول المضمر عن متضمنات القول في طبيعة المعنى وطريقة فهمه، فالقول المضمر هو معنى يفترض في بنية الجملة نفسها، ويعد شرطًا لصدقها، ولا يزول حتى مع نفي الجملة، مثل قولنا: (عاد المسافر)، فالمضمر أنه كان غائبا من قبل. أما متضمنات القول فهي معان يفهمها السامع من سياق الموقف لا من التركيب اللغوي، ويمكن إلغاؤها أو نفيها، مثل قولنا: (الجو بارد هنا)، إذ قد يفهم منه ضمنًا طلب إغلاق النافذة.

كما تُعدُّ سورة (ص) أنموذجًا متميزًا لتعدد مستويات المعنى وتداخل الظاهر والمضمر في الخطاب القرآني، إذ تحمل آياتها دلالات ظاهرة وإشارات خفية تُثري الفهم وتعمّق التفسير، مما يجعل دراستها من منظور تداولي أمرًا ذا أهمية بالغة. ومن هذا المنطلق، جاء هذا البحث بعنوان: **متضمنات القول في سورة (ص)**؛ سعيًا إلى الكشف عن أبعاد المعنى الضمني في النص القرآني، وربطها بجذور النظرية العربية القديمة ومفاهيم التداولية الحديثة.

تنبع **أهمية هذا البحث** من كونه يسعى إلى الجمع بين الأصالة والمعاصرة؛ إذ يعيد قراءة التراث العربي في ضوء المفاهيم التداولية الحديثة، كما تسهم الدراسة في إظهار الجانب الإعجازي للبيان القرآني، القادر على احتواء المعاني الصريحة والضمنية في آنٍ

واحد، بما يثري ميدان الدراسات اللغوية والبلاغية والقرآنية.

تتمثل **إشكالية البحث** في التساؤل حول الكيفية التي تتجلى بها متضمنات القول في سورة (ص)، وما إذا كان بالإمكان الكشف عن البنية التداولية لهذه المتضمنات في ضوء المفهومين العربي القديم والغربي الحديث، مع محاولة الإجابة عن السؤال الآتي:

- كيف تجلت آلية التضمين والافتراض المسبق في القرآن الكريم؛ لإيصال معانٍ عميقةٍ تتجاوز ظاهر القول؟

يهدف هذا البحث إلى:

1. توضيح مفهوم متضمنات القول من الناحيتين النظرية والتداولية.
2. كيف تجلت الافتراضات المسبقة في سورة ص؟
3. كيف تجلت مضمرات القول في سورة ص؟

أما عن أسئلة البحث فتتمثل في الآتي:

1. ما مفهوم متضمنات القول في الدراسات اللغوية العربية والغربية؟
2. ما أنواع متضمنات القول الواردة في سورة (ص)؟

استعانت الباحثة في هذا البحث بالمنهج الوصفي؛ لأنه الأنسب لدراسة الظاهرة اللغوية والنصوص القرآنية، إذ يمكّن من رصد الظاهرة كما هي وتحليلها في ضوء السياق والمعنى.

الدراسات السابقة:

- متضمنات القول في سورة لقمان دراسة تداولية، لحسين جعفر عبيد.
- متضمنات القول في سورة العلق، لوسام جميل الحسن.
- الاستلزام الحواري ومتضمنات القول في الخطاب الكاريكاتوري– مقاربة تداولية، لوفاء صبحي.
- متضمنات القول في الخطاب الإشهاري– مقارنة تداولية لمسْكوت عنه في الإشهار: لموسى جمال.

جميع الدراسات السابقة تناولت سورًا مختلفة أو نصوصًا غير قرآنية، أما هذه الدراسة، فطبّقت المنهج التداولي على سورة (ص) تحديدًا، وهي سورة تجمع بين القصص والحوار والعظة والمجادلة، مما يتيح رؤية أوسع لأنواع متضمنات القول. كما أنها جمعت

بين الأصالة والمعاصرة، فهي لم تقتصر على التحليل التداولي الحديث فقط، بل ربطت بين المفاهيم الغربية (Implicature) والمصطلحات البلاغية العربية القديمة (كالكناية، والتعريض، والإيجاز)، وهو ما لم تفعله الدراسات السابقة بهذا الوضوح.

أضافت هذه الدراسة تحليلًا أعمق للسياق القرآني العام في سورة (ص)، من حيث علاقة القول بالمقام والمخاطَب والمقصد، وهو توظيف عملي لمبدأ التداولية في تفسير المعنى، وأظهرت أن الإعجاز القرآني لا يقتصر على اللفظ، بل يمتد إلى طريقة توصيل المعنى الضمني بدقة وحكمة، وهو منظور جديد يُثري البحث في علوم القرآن والبلاغة.

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخمسة مطالب وخاتمة:

تناولت المقدمة مشكلة البحث، وأهميته وأهدافه وأسئلته والمنهج الذي سلكه البحث والدراسات السابقة، أما التمهيد فيشمل: (المفاهيم الأساسية بمتضمنات القول)، بعد ذلك يعرض البحث المبحث الأول وعنوانه: (متضمنات القول عند العرب والغرب)، وتضمن مطلبين: المطلب الأول: تناول متضمنات القول عند العرب، والمطلب الثاني: تناول متضمنات القول عند الغرب. ثم يأتي المبحث الثاني وعنوانه: (أنواع متضمنات القول)، وتضمن أيضًا مطلبين: المطلب الأول: الافتراض المسبق في سورة ص، والمطلب الثاني: القول المضمر في سورة ص.

المبحث الأول

متضمنات القول عند العرب الغرب

تمهيد

قبل الانتقال إلى التفاصيل يجدر بنا توضيح معنى متضمنات القول وذلك بالتطرق إلى ذكر بعض المفاهيم والتعريفات الأساسية المتعلقة به. فقد ذكر القرافي تعريفا لمتضمنات القول، وهو: "فهم السامع من كلام المتكلم جزء المسمى"[(2)]. تعريفه هذا لا يبدو دقيقا؛ لأنه شمل دلالة التضمن، ولكنه ولم يتطرق لدلالة الافتراض المسبق الذي شاع في التداوليات، ولكن مبارك المبارك ذكر تعريفا آخر أكثر وضوحًا، فيقول: "هو المعنى الإضافي الذي توحي به كلمة ما زيادة على معناها الأصلي، وغالبًا ما يختلف المعنى الإضافي من شخص لآخر"[(3)]، أما صحراوي فيرى أن متضمنات القول: "مفهوم

تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره"[4].

سيرفوني هو الآخر ذكر تعريفا للتضمين قائلا: "هو إحدى الوسائل التي تقدمها اللغة من أجل الاستجابة للحاجة المستترة التي يشعر بها المحدثون في عدد كبير من المواقف، وهو وسيلة (القول وعدم القول)"[5]. ومن وجهة نظر كاترين فتضم طبقة المضمنات: "كل المعلومات القابلة للنقل عبر قولٍ معين، والتي يبقى تفعيلها خاضعًا لبعض خاصيات السياق التعبيري الأدائي، وهكذا قد تُضَمَّن جملة مثل: (إنها الساعة الثامنة)، بحسب ظروف الفعل قولها، معنى (أسرع) أو (استعجل) على حد سواء، كما أنها لا تُفعّل حقا إلا في ظروف معينةٍ لا يسهل دائما تحديد معالمها، ولكنها برأينا قيمٌ مدرجة حقيقةً في القول"[6].

إن أي حديث يصدر من المتكلم، نجد فيه ما هو صريح، وما هو ضِمني. ونفهم ذلك من السياق؛ فمثلا: عندما يقول شخصٌ لصديقه تبدو اليومَ نظيفا، وصاحبه يرد عليه تلقائيًا أنه بالأمس كان يساعد أباه في عمله؛ لأنه فهم من كلام صديقه الصريح كلاما ضمنيًا، وهو أنه لم يكن نظيفًا بالأمس، إضمار المتكلم جاء لسبب، هو ضمان عدم جرح مشاعر صديقه، فالمتكلم بطبيعة الحال لا يستطيع التصريح بأقواله –وهذا ما أجمع عليه التداوليون–؛ لوجود "العديد من المحظورات التي تمنع المتكلم من التصريح، وهذه المحظورات قد يكون مصدرها المجتمع، بما يحتويه من أخلاق وعادات ودين أو سياسة، وينعكس ذلك على اللغة بوصفها وليدة المجتمع، وقد يتجلى ذلك في وجود بعض الألفاظ المحاطة بـ (قانون الصمت) يمنع المتكلمون عن التصريح بها. أضف إلى ذلك أنه في مقامات عديدة يضطر المتكلم إلى استعمال متضمنات القول خشية من خرق بعض العادات الكلامية – الاجتماعية–، إذ يلجأ إلى استعمال الحيلة ليضمن عدم جرح مشاعر المستمع"[7].

المطلب الأول: متضمـنات القـول عـند العـرب.

مصطلح متضمنات القول يقابل مصطلح (الحذف) و(الإيجاز) عند العرب، والحذف بابٌ واسعٌ من أبواب العربية، فقد جرى الحذف فيها في كل نوع من أنواع الكلم، فشمل الحركة والحرف والمفردة والتركيب، لكن "الإيجاز بحذف المفردات أوسع مجالًا من حذف

الجمل؛ لأن المفردات أخف في الاستعمال، فلهذا كثر فيها"[8]؛ ولأن الحذف المحور الأساسي في الحوار. نجد كثيرا من العلماء الذين تناولوه وخصوه بالذكر، منهم: ابن سراج –الذي يوضح دور معرفة المتلقي في بناء قواعد النحو– فيقول: "والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطَب ما يعنون"[9]. سيبويه أيضًا تحدث في هذا الجانب، قائلًا: "إنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا؛ ولأن المخاطَب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطَب ما تعني، أنه لابأس عليك، "ولا ضَرَّ عليك"، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم"[10]. وبهذا يكون سيبويه قد نبه إلى أنه يجب أن يكون المخاطب على دراية بما حذف أو أُضمر، كما أشار في حديثه هذا أن الإضمار يكون أحيانًا للإيجاز والاحتراز عن التطويل. كما أشار المبرد إلى أن "للأشياء أصولا، ثم يحذف منها ما يخرجها عن أصولها. فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله. ومنه ما يحذف؛ لأن ما بقي دال عليه وإن يكن ذلك أصله"[11].

أما علماء البلاغة، فنجد ابن جني يتحدث عن التضمين قائلا: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[12]. يختلف الجرجاني عمن سبقه، إذ يقابل الحذف لديه الافتراض المسبق لدى التداوليين، والحذف كما يراه "باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترْك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تَبِين"[13]. كما ذكر نوعا من أنواع الحذف في قوله: "اعلم أن ههنا بابا من الإضمار والحذف يسمى (الإضمار على شريطة التفسير)، وذلك مثل قولهم: أكرمني وأكرمتُ عبدَالله، أردت: أكرمني عبدُالله وأكرمت عبدَالله، ثم تركت ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني. فهذا طريقٌ معروف ومذهب ظاهرٌ، وشيء لا يُعبأُ به، ويظن أنه ليس فيه أكثر مما تُريك الأمثلة المذكورة منه"[14].

أما صاحب كتاب (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة) فيرى أن الإيجاز، هو: "اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل، وأصدق مثال فيه قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾. هاتان الكلمتان قد جمعتا معاني الرسالة كلها"[15]، كما أشار إلى شروط الحذف وأهميته،

قائلا: "اعلم أن مدار الإيجاز على الحذف؛ لأن موضوعه على الاختصار، وذلك إنما يكون بحذف ما لا يخل المعنى، ولا ينقص من البلاغة، بل أقول لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام مبطلا لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقة، ولا بد من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنه يكون لغوًا من الحديث، ولا يجوز الاعتماد عليه، ولا يحكم عليه بكونه محذوفا بحال، ويظهر المحذوف من جهتين، إحداهما من جهة الإعراب على معنى أن الدال على المحذوف هو من طريق الإعراب، والثاني من جهة المعنى"[16]. وبهذا يكون قد بين للمتكلم متى يجوز له الحذف، كما بين له ما يضفيه الحذف على النص من حسن ورونق وجمال.

أما عند المفسرين فقد فرق الزركشي بين الحذف والإيجاز والإضمار، بقوله: "أن يكون في الحذف ثم مقدر، نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾. بخلاف الإيجاز؛ فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمة بنفسه، والفرق بينه وبين الإضمار، أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ، نحو: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾"[17].

وأما الرماني فيقول في تضمين الكلام: "هو حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه"[18]، وذكر أن التضمين على وجهين، "أحدهما: مما كان يدل عليه دلالة الإخبار، والآخر: ما يدل عليه دلالة القياس، فالأول كذكرك الشيء بأنه محدث، فهذا يدل على المحدث دلالة الإخبار، فأما حادث فيدل على المحدث دلالة القياس دون دلالة الإخبار، والتضمين في الصفتين جميعا إلا أنه على الوجه الذي بيّنّا، وكذلك سبيل مكسور ومنكسر، وساقط ومسقط. والتضمين على وجهين: تضمين يوجبه معنى العبارة من جهة جريان العادة، كقولهم: الكربستين، المعنى فيه بستين دينارا، فهذا مما حذف وضمن من الكلام معناه لجريان العادة به، والتضمين كله إيجاز، استغني به عن التفصيل، إذ كان مما يدل دلالة الإخبار في كلام الناس، فأما التضمين الذي يدل عليه دلالة القياس، فهو إيجاز في كلام الله -عز وجل- خاصة؛ لأنه تعالى لا يذهب عليه وجه من وجوه الدلالة، فنصبه لها يوجب أن يكون قد دل عليها من كل وجه يصح أن يدل عليه"[19].

لكننا نجد التسمية تختلف عند الأصوليين، فمصطلح (الاقتضاء) لديهم يقابل الافتراض المسبق عند التداوليين حديثا. وقد عرفه الغزالي بقوله: "هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقا به، ولكن يكون من ضرورة اللفظ، إما من حيث لا يمكن كون

المتكلم صادقا إلا به، أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعا إلا به، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلا إلا به، أما المقتضى الذي هو ضرورة صدق المتكلم، فكقوله عليه الصلاة والسلام: (لا صيام لمن لم يثبت الصيام من الليل)؛ لأنه نفى الصوم، والصوم لا ينفى"[20]. أما السرخسي فيرى أن الاقتضاء: "عبارة عن زيادة على المنصوص عليه يشترط تقديمه ليصير المنظوم مفيدًا موجِبا للحكم، وبدونه لا يمكن إعمال المنظوم"[21].

تناول المحدثون ما قدمه الأصوليون في هذا المجال، فقد عرض طه عبدالرحمن تعريف السرخسي –المذكور سابقا– ثم أعطى مثالًا توضيحيا لهذا التعريف، وهو: (تصدق عني بزرعك بألف درهم!).

لا يخفى أن المقصود الذي سبق له هذا القول هو تكليف المخاطب بالصدقة على الفقراء من زرعه، إلا أن هذا التكليف بالصدقة يوجب أن يكون هذا الزرع في ملك المتكلم؛ وحتى تنتقل إليه هذه الملكية، فإنه يحتاج إلى أن يبتاع من المخاطب زرعه، فحينئذ يُعد معنى (طلب التملك بالمعاملة) بمنزلة الاقتضاء أو قل المقتضَى الذي يصير به القول في المثال السابق مفيدا[22].

كما عرض في كتابه –اللسان والميزان– قانوني التعرف على الاقتضاء، وهما[23]:

1. (قانون الاختصار): يقضي هذا القانون بأن يضمر المُلْقي في كلامه ما دلت عليه القرائن، مقالية كانت أو مقامية، واللسان العربي يمتاز على كثير من الألسن بكونه يميل إلى إيجاز العبارة. اعتمادا على قدرة المخاطَب في تدارك ما أُضمر في الكلام، وفي استحضار أدلته السياقية.
2. (قانون حفظ المقتضى): يوجب هذا القانون أن يبقى المقتضى محفوظًا في القول متى تقلبت عليه أساليب الكلام، إن خبرا أو إنشاء، إيجابا أو سلبا، بحيث يبقى في مقدور المتلقي أن يجد لكل صيغة أسلوبية يرد فيها القول المقتضِي تأويلًا يلزم منه وجود المقتضَى.

المطلب الثاني: متضمنات القول عند الغرب.

تعد متضمنات القول من المفاهيم الإجرائية التي اهتمت بها التداولية، حيث تربط بين المعنى الظاهر أو الصريح، والمعنى الباطن، فالمتلقي في سياق الخطاب يبحث عن المعاني الخفية التي تتحملها المعاني الصريحة من السياق والمقام. هناك تعريفات

كثيرة لمتضمنات القول عند الغرب، منها تعريف جرايس، "إذ يستعمل جرايس مصطلح المعنى الضمني للحديث عما يمكن أن يضمنه أو يوحي به أو يعنيه متكلم ما فوق ما يصرح به ظاهر كلامه. هنالك معان ضمنية متعارضة يحددها حسب قول جرايس المعنى المتعارف للكلمات المستعملة"[24]. فإذا قلنا مثلا: إنه رجل مؤمن، لذا فهو كريم. سنرى أن صفة الكرم لم يُصرح بها مباشرة بأنها ناتجة عن صفة أخرى، ولكن من المتعارف عليه أن التعبير المستعمل يوحي ضمنيا بوجود هذه العلاقة.

كما يميز جرايس بين تضمينات المحادثات أو الخطابية، وبين التضمينات العرفية أو المعجمية، وكمثال عن التضمينات العرفية أو الخطابية: التوصية في رسالة موجهة إلى صديق، بطالب في البيولوجيا، يعرف بدقته وخطه الجميل، الشيء الذي يعد تغريرًا بالأستاذ إلا أنه يعني الإفهام، دون رغبة في تأكيد ذلك مباشرة، بأن هذا الطالب باحث ضعيف، وهذا النمط من الإيحاء، والذي يأخذ مكانه في الخطاب، هو ما يطلق عليه جرايس التضمين الخطابي، والحق إن التضمين لا يكون عنصرًا من دلالة التعابير المستعملة، فالخط الجميل لا يدل على باحث ضعيف، من هنا يخضع التضمين بقوة للسياق، بالمعنى الواسع، وبغاية ما. فالتوصية منبه الأجراس، وتثمين دقته، لا يدفع إلى التضمين ولا إلى الضحك؛ وهذا مقياس آخر في الخضوع للسياق، والذي يفهم كنص: هذا التضمين مُلغَى، فاستكمال النص يمكنه إلغاء التضمين، الذي يستدعيه النص، فيما إذا بقي دون استكماله[25].

أما دومنيك مانغونو فقد ميز بين الضمنيات الدلالية والضمنيات التداولية، فالأولى لها ارتباط بالمادة اللغوية للملفوظ ليس إلا: لاستخراج الثانية يعمد المتلفظ المشارك إلى ربط الملفوظ بسياقه باستدعاء قوانين الخطاب أساسًا، فمن الملفوظ التالي: (لم يعد بول يعيش في لندن، بل في باريس). يمكننا أن نستنبط مثلا هذين الضمنين الدلاليين: (يعيش بول حاليا في فرنسا)، و(قبل ذلك كان بول يعيش في لندن)، وفي سياق معين يمكن للمتلفظ المشارك كذلك استنباط ضمنيات تداولية، من ذلك مثلًا: (لا يمكن لبول أن يلبي دعوتنا)، أو (لم يستطع بول استلام دعوتك)[26].

أوستين هو الآخر كان له دور في هذا المجال، فقد عمق تأمله لظاهرة الضمني عند فحصه مختلَفَ الطرقِ التي يستلزم فيها إخبار صحة إخبارات أخرى، وذلك بمناسبة

تأمله (للإخفاقات)، و(حالات عدم النجاح)[27]، وهو يُقسّم ظاهرة الضمني إلى (ما يؤدي إليه) و (ما يُفهم منه) و (ما يقتضيه)، فهو يصنف ضمن (ما يؤدي إليه) علاقات الاستلزام، والتناقض من وجهة نظر منطقية. إنه لا يمكننا أن نؤكد في الوقت ذاته ملفوظين متناقضين. كما لا يمكننا أن ننفي كذلك ما يستلزمه إخبار ما منطقيا...، ويضع أوستين ضمن (ما يفهم منه) الاستلزام المسمى استلزام (الاعتقاد)، واستلزام (المصداقية)، وهو شرط أساسي لنجاح الإخبار. أن نثبت هو (أن يُفهم منك) أنك تؤمن بما تقوله. ويضع استلزام الوجود ضمن (ما تقتضيه). فأن تقول (إن أطفال زيد كلهم صلعٌ) يقتضي أن لزيدٍ أطفالًا...، وعلى أثر أوستين يعرف سيرل الضمني بشكل أكثر وضوحًا بوصفه -أي الضمني- الشرط السياقي لنجاح عمل لغوي، بيد أن سيرل لا يسميه (ضمنيا) بل (مفهوما)، ويبدو أن هذا اللفظ الأخير يشمل ما يسميه أوستين (ما يفهم منه)[28].

أما فينيمان فيقترح: "أن لأي خطاب رصيد من الافتراضات المسبقة يضم معلومات مستمدة من المعرفة العامة، وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته، فلدى كل طرف من أطراف الخطاب -حسب هذا الاقتراح- رصيد من الافتراضات المسبقة، ويظل هذا الرصيد في تزايد مع تقدم عملية الخطاب. كما أن كل طرف في هذه العملية يتصرف وكأن هناك رصيدًا واحدا فقط من الافتراضات المسبقة مشتركا بين أطراف الخطاب، ويؤكد فينيمان أن هذا الحكم ينطبق على أي (خطاب عادي صادق)"[29].

مما سبق نرى أن مفهوم متضمنات القول كان حاضرًا عند العرب قديمًا، فقد تناولوه وخصوه بالذكر. تحت مسمى الحذف تارة، والاقتضاء تارة أخرى، فالاقتضاء يقابل النوع الأول من متضمنات القول، وهو: (الافتراض المسبق)، أما الحذف فيقابل النوع الثاني، وهو: (القول المضمر)، كما يسمى بالتضمين، وهو ضد الصريح أي: ما لا يقال، فهناك أشياء ضمنية لا يصرح بها المتكلم، إنما نفهم ذلك من سياق حديثه، وما يجعل المتكلم يتجه عند حديثه إلى التضمين مرتبط بأسباب قد تكون داخلية (نفسية)، أو خارجية مرتبطة بالبيئة، أو المجتمع الذي يتعايش معه.

المبحث الثاني

أنواع متضمنات القول

المطلب الأول: الافتراض المسبق.

أولًا: مفهوم الافتراض المسبق.

يرى التداوليون أن الافتراض المسبق ذا أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ؛ ففي (التعليميات) تم الاعتراف بدور (الافتراض المسبق) منذ زمن طويل فلا يمكن تعليم الطفل معلومات جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه، والبناء عليه[30].

أطلق بعض العلماء العرب على الافتراض المسبق اسم (الاقتضاء)، كالعلامة (البهاري) الذي يقول في دلالة الاقتضاء: "هو دلالة المنطوق على ما يتوقف صحته عليه عقلًا أو شرعًا"[31]. وطه عبدالرحمن الذي يقول فيه: "دلالة الاقتضاء هي استلزام القول لمعنى تابع للمعنى العباري من غير توسط دليل، ومع توقف فائدة القول عليه"[32].

أما بالنسبة للغرب فنجد ديكرو يعرض تعريفا للافتراض المسبق، فيقول: "العنصر الدلالي الخاص بالقول، أو تحويله إلى استفهام، هل أ؟ وإلى نفيه لا أ"[33]، أما جورج يول فيرى أن الافتراض المسبق: "شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوه بالكلام أي: إن الافتراض المسبق موجود عند المتكلمين، وليس في الجمل"[34].

خاصية الافتراض المسبق توصف عموما بالاطراد عند النفي، وتعني من حيث الأساس أن الافتراض المسبق لمقولة ما سيبقى ثابتًا أي: (صحيحً) حتى عند نفي تلك المقولة[35].

ومن هذا المنطلق ميز بعض الباحثين منذ وقت مبكر من العقد السابع من القرن العشرين بين نوعين من الافتراض السابق (المنطقي أو الدلالي والتداولي)؛ فالأول مشروط بالصدق بين قضيتين، فإذا كانت (أ) صادقة كان من اللازم أن تكون (ب) صادقة، فإذا قلنا مثلًا: إن المرأة التي تزوجها زيد كانت أرملة، وكان هذا القول صادقًا أي: مطابقًا للواقع لزم أن يكون القول: زيد تزوج أرملة صادقا أيضًا، إذ إنه مفترض سلفا. وأما الافتراض (التداولي السابق) فلا دخل له بالصدق أو الكذب، فالقضية الأساسية يمكن أن

تُنفى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض السابق، فإذا قلت مثلا: سيارتي جديدة، ثم قلت: سيارتي ليست جديدة، فعلى الرغم من التناقض في القولين فإن الافتراض السابق هو أن لك سيارة لا يزال قائما في الحالين [36]. وذكر ج. يول نوعين آخرين للافتراض المسبق هما: (الافتراض المسبق المعجمي، والافتراض المسبق الواقعي)، يقول في هذا الصدد: "الافتراض المسبق المعجمي يؤخذ استعمال المتكلم لتعبير معين على أنه يفترض مسبقًا مفهومًا آخر (غير مذكور)، في حين أنه حالة الافتراض الواقعي يؤخذ استعمال تعبير معين على أنه يفترض مسبقًا صحة المعلومة المذكورة" [37].

ثانيًا: الافتراضات المسبقة في سورة ص.

تشكل آيات سورة (ص) العديد من الافتراضات المسبقة، التي تبين مدى إعجاز القرآن الكريم في اتساع دلالة ألفاظه، فعلى الدراسة أن تقوم بالبحث عن هذه الآيات، وبيان ما فيها من افتراضات مسبقة؛ ولأن آيات هذه السورة تشكل العديد من الافتراضات المسبقة، فستقتصر الدراسة على بعضها لا جميعها. من هذه الآيات قوله تعالى:

- ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ١ ﴾ ص [1]

استهلت السورة -كما نلحظ- بأحد الحروف المقطعة، والتي فيها من الأسرار والإعجاز ما يشوق المتلقي ويبهره، إذ أن لهذه الحروف معان ودلالات، فدلالة هذا الحرف اختلف أهل التأويل فيه "فقال بعضهم: هو من المصاداة، من صاديت فلانا، وهو أمر من ذلك، كأن معناه عندهم: صادٍ بعملك القرآن، أي: عارضه به، ومن قال هذا تأويله، فإنه يقرؤه بكسر الدال، لأنه أمر. وقال آخرون: هو حرف هجاء. وقال آخرون: هو قسمٌ أقسم الله به. وقال آخرون: هو اسم من أسماء القرآن أقسم الله به. وقال آخرون: معنى ذلك: صدق الله"[38]. هذه الدلالات نستطيع أن نعدها في باب الافتراضات.

إضافة إلى أن هناك افتراضات بيانية أخرى، منها: وجود متكلم ومخاطب، وأن للأول تأثيرا على الثاني، فالمتلقي له علم مسبق بأن في الآية متكلما، وهو الحق -جل وعلا- ومخاطبًا هو النبي -عليه الصلاة والسلام-. كما يعلم المتلقي بأن القرآن الكريم منزل من عند الله -تبارك وتعالى- على نبيه -صلى الله عليه وسلم-، وأن لهذا الكتاب مكانةً عظيمة مقدسة، فالله -عز وجل- لا يقسم إلا بأمر عظيم، والقرآن الكريم عظيم

ISSN (Print) 3006 – 7561 ISSN (Online) 3006 – 757X

وإلا لما وعد الله بحفظه إلى يوم الدين...، وكذلك لدى المتلقي علم مسبق بأن كلام الله هو الحق الذي لا غبار عليه، ولا شك فيه، تعالى الله عما يصفون.

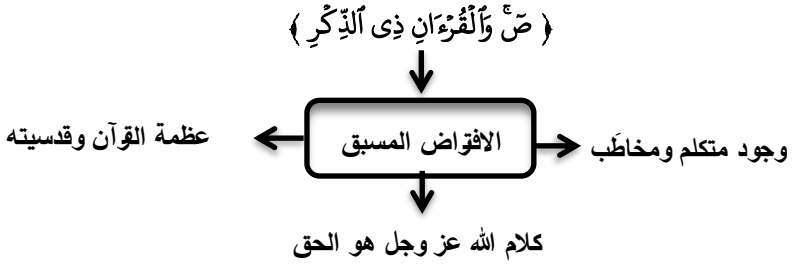

- ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ۝٢ ﴾ ص [2]

في الآية السابقة ذكر الحق -سبحانه- أن القرآنَ ذِكْرٌ لمن يتذكر، وعبرة لمن يعتبر، وهذه الآية مكملة للآية السابقة لها، وتوضح أن الكافرين لم ينتفعوا بهذا الذكر؛ لأنهم في علوٍ واستكبار، والمتلقي لهذه الآية لديه معرفةٌ مسبقةٌ بأن هناك دينا قيما، وبناء عليه صُنّف الناس إلى مؤمنين وكافرين. كما يعلم المتلقي -أيضًا- أن مصير هؤلاء ترسِمُها لهم أعمالهم، فللمؤمنين الجنان؛ لأنهم اتبعوا الذكر وآمنوا به، وللكافرين جهنم؛ لأنهم أعرضوا وكذبوا بما جاء به الحق -سبحانه-، وهذا دليل على حكمة الله وعدله، فهو لا يغفل عن عباده -سبحانه-، وهذه الآية كافية لتأكيد ذلك.

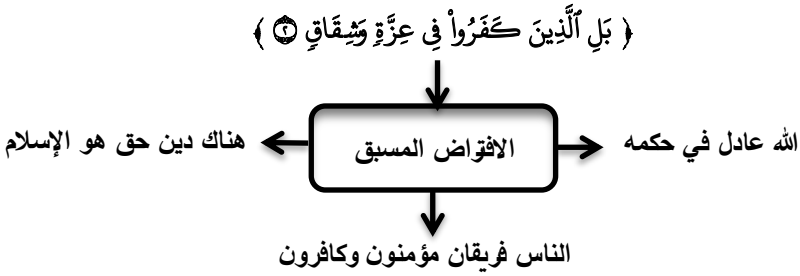

- ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ۝٣﴾ ص [3]

توضح هذه الآية أن الله -تبارك وتعالى- أهلك الأمم السابقة على الرغم من استغاثتهم عند حلول العذاب؛ لأن الوقت ليس وقت توبة واستغاثة، فقد حلت النقمة ونزل العذاب وأغلقت أبواب التوبة.

نلحظ أن هذه الآية تحدثت مباشرة عن هلاك تلك الأمم؛ دون الخوض في التفاصيل؛ وذلك لمعرفة المتلقي السابقة بهذه الأقوام، وأن سبب هلاكها هو كفرهم وتكذيبهم للرسل، وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون، فقد أصروا على كفرهم واستكبروا استكبارا. وللمتلقي -أيضا- علم مسبق بأن الله رحيم بعباده، لكن عندما تُغْلق أبواب التوبة تغلق معها أبواب الرحمة، فلا تقبل حينها توبة تائب، زد إلى ذلك إن في الآية افتراضٌ مسبقٌ، وهو وجود يوم لا ملجأ فيه ولا مفر من الهلاك، وهو يوم القيامة.

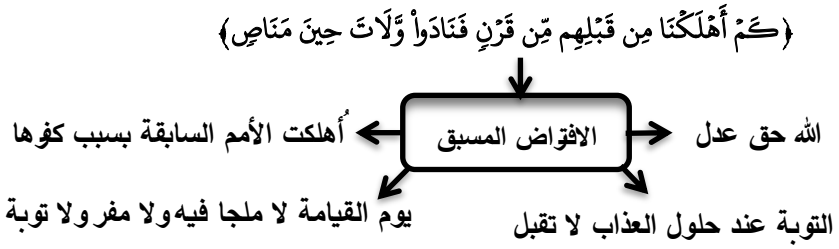

- ﴿ وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ۝٤ ﴾ ص [4]

في هذه الآية افتراضات مسبقة منها:

1. استكثار قريش أن اختار الله -جل وعلا- رجلا منهم لم تسبق له رئاسة ولا إمارة.
2. جهلهم بالحكمة من اختيار النبي عليه الصلاة والسلام.
3. جهلهم بطبيعة الرسالة وظنهم أنها خيالية غامضة محاطة بالأسرار.

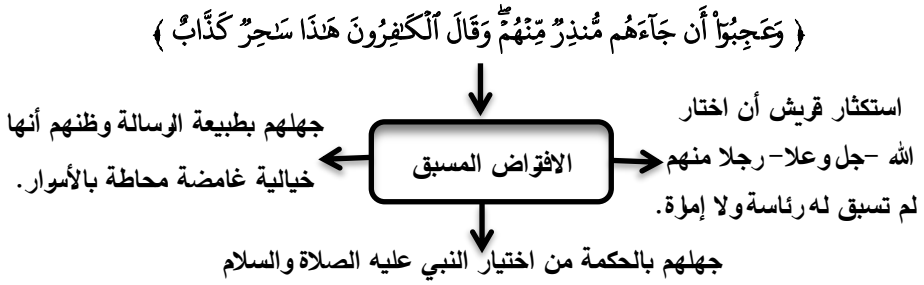

- ﴿ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥ ﴾ ص [5]

عجب كفار قريش بليغ العجب كيف أن هذا الرجل المصطفى من بينهم جعل الآلهة إلها واحد؛ لأنهم يعتقدون أن الإله الواحد لا يقوى على إدارة شؤون الكون بمفرده

-تعالى الله عما يصفون-، لكنهم إن أمعنوا النظر، وتأملوا آيات الذكر الحكيم لوجدوا أن تعدد الآلهة تخل بنظام الكون وتفسده، أما متلق هذه الآية فيعلم جيدًا ويؤمن بأن خالق الكون ومسيره هو إله واحد لا شريك له، ويعلم أن قريشًا أنكرت قضية التوحيد، وأشركت بالله -جل وعلا- بعبادتها للأصنام؛ لأنهم كانوا يعتقدون بأنها ستشفع لهم عند الله، كما يعلم المتلقي -أيضًا- أن عظمة الصنعة دليل على عظمة ووحدانية الصانع، فالتعدد في الواقع المادي الذي نعيشه اليوم ولَّد الاختلاف، ومنه تولد الاختلال، وفقدان التوازن، فكيف بخلق السماوات والأرض.

﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥ ﴾

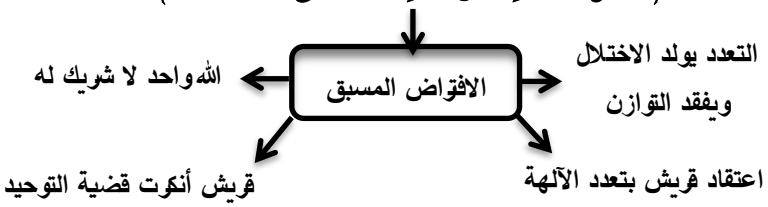

- ﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ۝٧ ﴾ ص [7]

يستنكر كفار قريش تفرد الله تعالى بالألوهية والربوبية، ويؤكدون في هذه الآية على أنهم لم يسمعوا في الديانات السابقة بهذا الذي يدعو إليه محمد -عليه الصلاة والسلام- من التوحيد. وهذا يدل على علمهم المسبق بأن الديانة المسيحية كانت تدَّعي أن الله ثالث ثلاثة، وأن اليهودية تعتقد أن عزيرا ابن الله، وتناسوا أنهم سمعوا أن إبراهيم - عليه السلام- ومن وُجد من أولادهِ الذين هم آباؤهم كانوا يؤمنون بقضية التوحيد، ولم يشركوا بالله شيئا. المتلقي هو الآخر كان لديه معرفة مسبقة بأن الديانات السابقة أشركت بالله، وأن كفار قريش سلكت مسلكهم على الرغم من أن آباءهم الأولين ابتداء من إبراهيم - عليه السلام- كانوا مؤمنين بقضية التوحيد، ولم يشركوا بالله شيئا.

﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ۝٧ ﴾

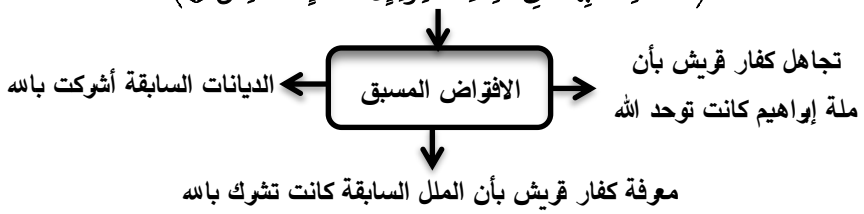

- ﴿أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ مِنۢ بَيۡنِنَاۚ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّن ذِكۡرِيۚ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ٨﴾ ص [8]

يخاطب المولى -جل وعلا- حبيبه المصطفى -صلى الله عليه وسلم- إكراما له وتسلية لقلبه، بأن هؤلاء المشركين يعلمون أنك الصادق الأمين، لكنهم في شك من وحينا الذي أنزل عليك. أي: إن المسألة ليست متعلقة بالنبي -عليه الصلاة والسلام-، إنما متعلقة بالذات الإلهية -تعالى الله عما يصفون-، ومن هنا يتبين للمتلقي أن في الآية متكلم وهو الله -جل وعلا-، ومخاطب وهو الحبيب المصطفى -عليه الصلاة والسلام، كما يعلم -أيضًا- أن قريشا برمتها كانت تصف النبي -صلى الله عليه وسلم- قبل بعثته بالصادق الأمين، إنما أنكارهم كان لقضية التوحيد، وما جاء به القرآن الكريم من قضايا، وقوانين تخص دينهم، ودنياهم وآخرتهم، وهذا ما حدث في الأديان السابقة، فقد حرفوا وبدلوا الكتب السماوية التي أنزلت عليهم؛ لأنها لا توافق أهواءهم، أما القرآن الكريم، فلم يستطع أحد تحريفه؛ لأن الله وعد بحفظه.

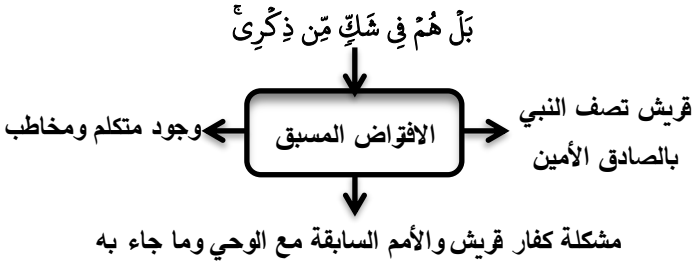

- ﴿ أَمۡ عِندَهُمۡ خَزَآئِنُ رَحۡمَةِ رَبِّكَ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡوَهَّابِ ٩ أَمۡ لَهُم مُّلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۖ فَلۡيَرۡتَقُواْ فِي ٱلۡأَسۡبَٰبِ ١٠ ﴾ ص [9، 10]

يقول الحق -سبحانه- لرسوله الكريم: أم عند هؤلاء المشركين المنكرين للوحي، خزائن رحمة ربك الوهاب لمن يشاء من خلقه ما يشاء من ملك ونبوة؛ ليمنعوك يا محمد، أم لهم ملك السماوات والأرض فليصعدوا إلى السماء، لأن من يدعي الملك لن يعجزه الصعود للإشراف عليهما، وتولي أمورهما، والحق -جل وعلا- خاطب رسوله بصيغة الاستفهام؛ لأنه من لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، يعلم أن المتلقي على دراية وعلم بأن المشركين لا يملكون شيئا، لا مفاتيح الغيب، ولا خزائن الرحمة،

فالله – جل وعلا– هو وحده العالم والوهاب مالك السماوات والأرض، فمن هم حتى يتحدثوا عن الأمور الغيبية والتدابير الإلهية، ومن هم حتى يتخيروا للنبوة بعض صناديدهم، ويترفعوا بها عن النبي المصطفى –عليه الصلاة والسلام– فليصعدوا إلى العرش، والمخاطب يعلم جيدًا أن لا أحد من البشر يستطيع فعل ذلك مهما بلغت قوته وقدراته؛ لأن قدرات البشر محدودة.

﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ ۝٩ أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ فَلْيَرْتَقُوا۟ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ ۝١٠﴾

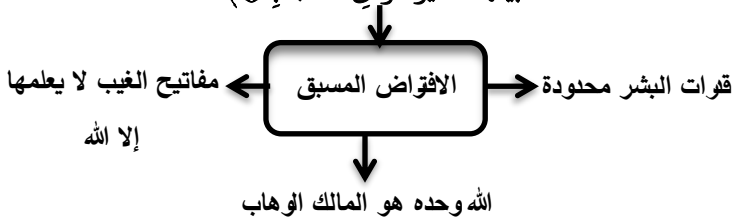

- ﴿ وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ۝١٥ ﴾ ص [15]

يقصد بالصيحة النفخة الأولى، والفواق الفترة الزمنية ما بين الحلبة الأولى والثانية، أي: إن الله –سبحانه وتعالى– يتوعد في هذه الآية كفار قريش بالصيحة التي ما لها من تأخير ولا تردد، ومتلق هذه الآية لديه معرفة مسبقة بأن في آخر الزمان صيحتان الأولى فيها موت الخلق كافة، والثانية فيها البعث والنشور، كما يعلم أن هذه الصيحة لا يقبل فيها توبة وما بعدها من رجوع إلى الدنيا، وأن فيها إعلان لنهاية العالم أو الحياة الدنيا وبداية حياة جديدة هي حياة الآخرة.

في الآية –أيضًا– افتراض مسبق، هو علم المتلقي بأن الله لم يعاقب كفار قريش كغيرهم من الأمم إنما أجل حسابهم ليوم القيامة.

﴿ وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ ۝١٥ ﴾

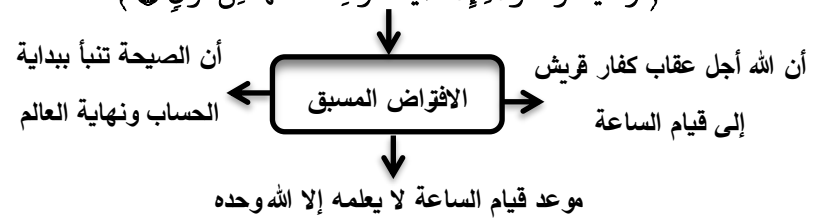

- ﴿ ٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ١٧ ﴾ ص [17]

لهذه الآية افتراضات مسبقة منها: حزن النبي -عليه الصلاة والسلام- وتألمه من إنكار كفار قريش وتكذيبهم له، كما فيها إشارة إلى أن طريق الرسالات كلها محفوف بالابتلاءات والآلام.

- ﴿أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلۡمُفۡسِدِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلۡمُتَّقِينَ كَٱلۡفُجَّارِ ٢٨﴾ ص [28]

توضح هذه الآية أن الله عادل في حكمه، فهو -سبحانه- لا يساوي بين المؤمن الذي حارب أهواءه وشهواته لإرضائه جل وعلا، وبين الكافر الذي أعرض عن ذكره واتبع هواه وكان أمره فرطا، بل سيجازي كلًّا على حسب عمله، وإن تك حبة من خردل سيأتي بها الله، فهو لا يخفى عليه شيء، وفي الدار الآخرة سيثيب المؤمن، ويعذب الكافر، جاء كل ذلك بصيغة الاستفهام؛ لأن للمتلقي علم مسبق بهذا كله. وخلاصة ما جاء يوضحه الرسم البياني التالي:

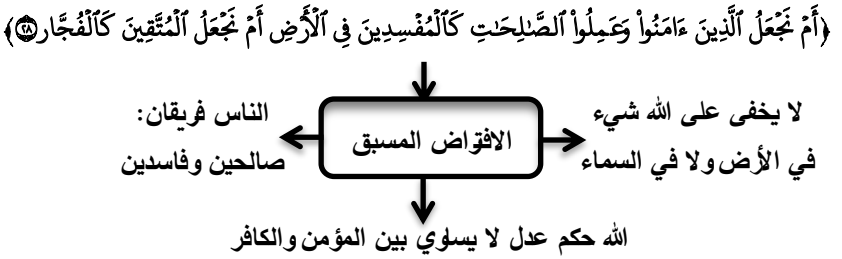

- ﴿ وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالٗا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ ٦٢ ﴾ ص [62]

لم تحك لنا الآية الوقائع التي جرت آنذاك، والأحداث التي واجهها النبي -عليه الصلاة والسلام- وأصحابه من الأذى؛ وذلك لأن للمتلقي معرفة مسبقة بأن كفار قريش

آذوا الرسول -عليه الصلاة والسلام- واستهزأوا به وبأصحابه، بل وصفوه بالجنون واتهموه السحر. كما يعلم المتلقي -أيضا- رحمة المصطفى -عليه الصلاة والسلام- بهم وصبرَه عليهم، فهو محتسب أجره على الله، ومفوض أمره إليه؛ لأنه صادق فيما يقول. أَمِين بما أمره الله أن يؤديه.

﴿ وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ ﴾

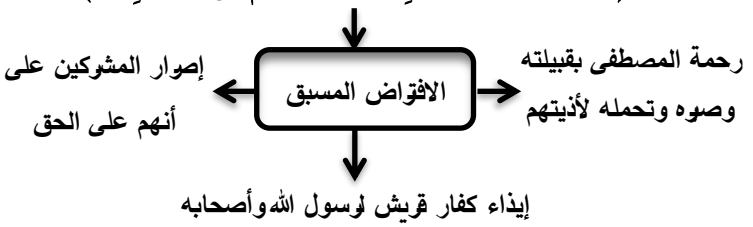

المطلب الثاني: القول المضمـــر.

يعد القول المضمر النمط الثاني من متضمنات القول، ويرتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية[39]. يرى **سيرفوني** أن: "السلوك الخطابي الذي عن طريقه نؤول ملفوظا يتضمن مضمرات ينطوي أولا على ملاحظة أن الملفوظ المُدرَك في مستوى معناه الحرفي، ينتهك أحد معايير التواصل، ويفضل مبدأ التعاون، نخمّن أن المتحدث يرتكب هذه المخالفة للإيحاء بالتقيد بالمعيار المطلوب على مستوى المعنى، أو أنه لا ينتهكها إلا للقيد بمعيار أهم"[40].

بمعنى آخر: إن الاكتفاء بالمعنى المعجمي المباشر والصريح في فهم الخطاب قد يؤدي إلى قصور في التأويل والفهم، ولذلك غالبا ما ينتقل المتلقي إلى تأويل ما يستقبله من رسائل يتجاوز المعنى المباشر لها، أي: إن الأمر يتعلق بإدراك معانيها الضمنية لا مطابقتها للمعيار فحسب، ولذلك فلا بد من أخذ المقام في الحسبان حتى نتمكن من الوصول إلى المعنى المقصود والمراد من أية إرسالية[41]، فعبارة: **إن النافذة مفتوحة.** قد يفهم المتلقي منها أنها إنذار له بإغلاق النافذة، وهذه هي دلالتها الأصلية، إلا أنها تحمل دلالات، وجملا أخرى غير الأصلية، منها: أن الجوَ باردٌ، أو أن الليلَ قد خيم وأصبحت الغرفة مكشوفة للناظرين.

هذا النمط يقابله الحذف عند العرب، يقول بشأنه الزركشي: "الحذف خلاف الأصل، وعليه ينبني فرعان: أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه. كان الحمل

على عدمه أولى؛ لأن الأصل عدم التغيير. والثاني: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته، كان الحمل على قلته أولى"[42]. وللإضمار أسبابٌ، منها[43]:

- مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر.
- التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير. نحو: إياك والشر.
- التضخيم والإعظام؛ قال حازم في **(منهاج البلغاء)** إنما يحسُن الحذف ما لم يشكل به المعنى، لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال عليه، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفَى بالحال عن ذكرها على الحال.
- التخفيف؛ لكثرة دورانه في كلامهم، كما حذف حرف النداء.
- شهرته حتى يكون ذكره وعدمه سواء.

أولًا: الفرق بين الافتراض المسبق والقول المضمر.

ثمة مميزات ينماز بها أحدهما عن الآخر، فيكمن وجود الافتراض المسبق في القول ذاته، وهو يمثل ما هو شائع بين المتخاطبين، على عكس القول المضمر الذي يترك تأويله لمسؤولية المستمعين، والوصول إلى معرفة الافتراض المسبق، هو تحويل الصيغة الكلامية إلى استفهام ثم إلى نفي، والقول المضمر يعرف عن طريق استنتاج يقيمه المستمع انطلاقا من مجموع معطيات السياق[44]، وتتميز المضمنات التي لا تتشاطر كذلك ميزتي عدم الإخبارية، وعدم التأثر بالنفي اللتين غالبًا ما تتصف بهما الافتراضات بعدم الثبات. وعليه يمكننا كشف النقاب عن المضمنات بفضل اختبار القدرة على الحذف، أي: الإلغاء، وإبطال التأثير الذي يلجأ إليه **جرايس** بهدف تحديد العلاقات التضمينية التحادثية، في حال إذا كان الطقس جميلا سأذهب للتنزه ويعني ذلك ضمنا في حال إذا لم يكن الطقس جميلا، سألزم المنزل[45].

ثانيًا: القول المضمر في سورة ص.

بعد أن عرضت الدراسة مقدمة مختصرة للأقوال المضمرة، ووضحت أنها تقابل الحذف والإيجاز في العربية. وجب عليها في هذا الصدد أن تحصر الآيات التي تَشَكَّل فيها الإيجاز أو الحذف؛ ولأن سورة **(ص)** تتصف بالإيجاز، فلا تكاد تخلو آية فيها من

أقوال مضمرة، لذا ستقتصر هنا على الإشارة إلى بعض هذه الآيات، منها قوله تعالى:

- ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١ ﴾ ص [1]

حذف جواب القسم لعلم المتلقي به، وذلك للإيجاز. واجتهد المفسرون في تقدير الجواب المحذوف، "فقدره الحوفي: لقد جاءكم الحق، ونحوه: والزمخشري: إنه لمعجز. وابن عطية: ما الأمر كما تزعمون. ونحو هذا من التقدير"[46].

- ﴿ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ ۝٣ ﴾ ص [3]

اختلف المفسرون في تقدير الحذف في هذه الآية، فقد حذف أحد جزئي لات العاملة عمل ليس، وهو المرفوع "على قراءة الجمهور أي: ليس الحين حين مناص، وذهب الأخفش أنها لا النافية للجنس العاملة عمل إن زيدت عليها التاء، فحين مناص اسمها والخبر محذوف أي: لهم، وقيل أنها لا النافية للفعل زيدت عليها التاء ولا عمل لها أصلا فإن وليها مرفوع، فمبتدأ حذف خبره أو منصوب كما هنا فيعدها فعل مقدر عامل فيه أي: ولا نرى حين مناص، وقرأ أبو السمال (ولات حين) بضم التاء ورفع النون، فعلى مذهب سيبويه (حين) اسم (لات) والخبر محذوف أي: ليس حين مناص حاصلا لهم، وعلى قول الأخفش مبتدأ خبره محذوف"[47].

- ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٞ يُرَادُ ۝٦ ﴾ ص [6].

فالحذف هنا لا يفهم إلا عن طريق الإحالة إلى خارج النص. وجانب الحذف في هذه الآية يوضحه أبو حيان الأندلسي في بحره المحيط، بقوله: "ويكون (ثم) محذوف. تقديره: يتحاورون. (أن امشوا) وتكون (أن) مفسرة لذلك المحذوف. و(امشوا) أمر بالمشي"[48]. وقال الزمخشري: "ويجوز أن يراد بالانطلاق الاندفاع في القول،... كما قيل لها: الفاشية، قال رسول -الله صلى لله عليه وسلم- : ضموا فواشيكم [49]، وقيل أن ما حذف هو الحال؛ لأنها مفهومة من الكلام. أي: انطلقوا قائلين امشوا واصبروا. هذه الحال ظهرت في قراءة ابن مسعود إذ "قرأ ابن مسعود (وانطلق الملأ منهم يمشون أن اصبروا) فجملة (يمشون) حالية أو مستأنفة والكلام في (أن اصبروا) كما في (أن امشوا) سواء تعلق بانطلق أو بما يليه"[50]. والفعل مشى في هذه الآية يدل على النماء والزيادة أي "هو النتاج الكثير، وبه سميت الماشية. وامرأة ماشية: كثر ولدها، وأمشى الرجل: كثرت ماشيته" [51].

- ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٞ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ ﴿١١﴾ ﴾ ص [11]

اختلف المفسرون هنا في تقدير المحذوف فـ "قيل: أشير بـ(هنالك) إلى جملة الأصنام، وعضدها، أي: هم جند مهزوم في هذا السبيل"[52]. وقال الزمخشري: "هنالك إشارة إلى حيث وضعوا فيه أنفسهم من الانتداب لمثل ذلك القول العظيم من قولهم لمن ينتدب لأمر ليس من أهله ليست هناك"[53]. لكن أعمق تحليل وأنسب لمضمرات القول والأكثر انسجاما مع السياق أتى به السيد قطب فيقول: "إنهم ما يريدون على أن يكونوا جندًا مهزومًا ملقى (هنالك) بعيدًا.. لا شأن له فيما يجري في ملك الله -جل وعلا- ولا قدرة له على تغيير إرادة الله، ولا قوة له على اعتراض مشيئة الله (جندٌ ما).. جندٌ مجهول منكرٌ هين الشأن، (مهزومٌ).. كأن الهزيمة صفة لازمة له، لاصقة به، مركبة في كيانه! (من الأحزاب) المختلفة الاتجاهات والأهواء!"[54].

- ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ص [29]

جاء لفظ "كتاب" في هذه الآية "خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا كتاب، وجملة أنزلناه صفة، وإليك جار ومجرور متعلقان بأنزلناه"[55].

- ﴿ ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَۖ هَٰذَا مُغۡتَسَلُۢ بَارِدٞ وَشَرَابٞ ﴿٤٢﴾ ﴾ ص [42]

في هذه الآية حذف، تقديره: "فاستجبنا له، وقلنا اركض برجلك فركض، فنبعت عين، فقلنا له: (هذا مغتسل بارد وشراب) فيه شفاؤك، فاغتسل فبرأ، (ووهبنا له). ويدل على هذه المحذوفات، معنى الكلام وسياقه".[56]

- ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴿٥٠﴾ ﴾ ص [50]

يشير الزمخشري إلى أن في (مفتّحة) ضمير (الجنات)، و(الأبواب) بدل من الضمير، تقديره: مفتحةً هي الأبوابُ، كقولهم: زيدٌ اليدُ والرجلُ، وهو بدل الاشتمال، وقرئ (جنات عدن مفتحةٌ) بالرفع، على أن جنات (جنات عدن) مبتدأ و(مفتحة) خبره، أو كلاهما خبر مبتدأ محذوف، أي: هو (جنات عدن هي مفتحة لهم)[57]. وذهب الحوفي إلى أن الأبواب نائب فاعل مفتحة عند الجمهور، والرابط العائد على الجنات محذوف تقديره الأبواب منها، واكتفى الكوفيون عن ذلك بـ (أل) لقيامها مقام الضمير، فكأنه قيل مفتحة لهم أبوابها، وذهب أبو علي إلى أن نائب الفاعل مفتحة ضمير الجنات، والأبواب

بدل منه بدل اشتمال كما هو ظاهر كلام الزمخشري، ولا يصح أن يكون بدل بعض من كل؛ لأن أبواب الجنات ليست بعضًا من الجنات على ما قال أبو حيان. وقرأ زيد ابن علي، وعبدالله بن رفيع (58).

- ﴿ قَالُواْ رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدۡهُ عَذَابٗا ضِعۡفٗا فِي ٱلنَّارِ ٦١ ﴾ ص [61]

في هذه الآية نجد محذوفين وضحهما الدرويش بقوله: "**ربنا** منادى مضاف محذوف منه حرف النداء، و**من** اسم موصول مبتدأ وجملة **قدم** خبر، والفاء رابطة لما في الموصول من رائحة الشرط، وجملة فزده خبر، والأولى أن يكون من مفعولا لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: فزد من **قدم**، أو الهاء مفعول به أول وعذابا مفعول به ثانٍ وضعفا نعت لعذاب أي: مضاعف" (59).

- ﴿ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٨٥ قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ ٨٦ ﴾ ص [85، 86]

جواب لقسم محذوف، وقال الفراء: هو على معنى قولك: حقا لا شك، ووجود الألف واللام وطرحهما سواء، أي: لأملأن جهنم حقا، وقال صاحب البسيط ، وقد يجوز أن يكون الخبر نكرة. قال: والمبتدأ يكون ضميرًا، نحو: هو زيد معروفا، وقيل التقدير: فالحق الحق، أي: افعله. وقرأ ابن عباس، ومجاهد، والأعمش بالرفع فيهما. فالأول مبتدأ خبره محذوف. قيل: تقديره: فالحق أنا. وقيل: فالحق مني، وقيل تقديره: فالحق قسمي. وحذف كما حذف في: لعمرك لأقومن...، وهذه الجملة هي جملة القسم وجوابه (لأملأن) وأما (والحق أقول) فمبتدأ أيضًا خبره الجملة، وحذف العائد كقراءة ابن عباس (وكلا وعد الله الحسنى)، وقال ابن عطية: أما الأول فرفع على الابتداء وخبره في قوله (لأملأن)؛ لأن المعنى أن أملأ...، وقرأ الحسن، وعيسى، وعبدالرحمن بن أبي حماد، عن أبي بكر بجر (هم)، ويخرج على أن الأول مجرور بواو القسم محذوفة. وتقديره: فوالحق (والحق) معطوف عليه، كما تقول: والله والله لأقومن(60).

الخاتـــــمة

بعد دراسة متضمنات القول في سورة (ص) دراسة وصفية تحليلية، والوقوف على مظاهر المعنى الضمني في آياتها، توصّلت الباحثة إلى عددٍ من النتائج، من أبرزها ما يأتي:

1. تبين أن القرآن الكريم يراعي أحوال المخاطَبين الذين يتلقون النص القرآني.
2. اتضح أن كثيرًا من متضمنات القول في سورة (ص) ذات وظيفة بلاغية وتربوية، فهي لا تُستخدم لمجرد الجمال اللغوي، بل لتوجيه السامع إلى المعنى الأعمق، وتنبيهه إلى المقصود دون تصريح مباشر.
3. كشف البحث عن سبق الدرس العربي القديم إلى إدراك مفهوم متضمنات القول، من خلال مباحث "الكناية" و"التعريض" و"الإيجاز"، وهي مفاهيم تقابل إلى حدٍّ كبير ما عُرف في اللسانيات الحديثة بـ(implicature).
4. تبين أن للتضمين دور مهم في تفسير العديد من الظواهر النحوية في سورة (ص)، وفي توضيح معاني الآيات القرآنية الخاصة في هذه السورة.
5. أظهرت الدراسة أن فهم متضمنات القول في النص القرآني يسهم في تفسيرٍ أعمق للآيات، ويُبرز وجوهًا جديدة من الإعجاز الدلالي لا يدركها من يقتصر على ظاهر اللفظ.
6. أكد البحث أن للسياق أثر جلي في الكشف عن هذه التضمينات، وأن لهذه التضمينات أثر كبير في الكشف عن الأسرار والخفايا الموجودة في هذه السورة،

وأخيرًا توصي الباحثة بضرورة توسيع الدراسات التداولية في ميدان التفسير والبيان القرآني لما تكشفه من عمق الدلالة واتساع المعنى.

هوامش البحث

1) معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، سعيد علوش، دار الكتاب اللبناني/ بيروت، وسوشبريس/ الدار البيضاء، ط1، 1985م، ص139
2) شرح التنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين القرافي، دار الفكر، بيروت/ لبنان، طبعة جديدة منقحة، 2004م، ص26.
3) معجم المصطلحات الألسنية، ص58
4) التداولية عند العلماء العرب، ص30

5) الملفوظية، ص106.
6) المضمر، كاترين كيربرات أوريكيوني، تر: ريتا خاطر، مر: جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت/ لبنان، ط1، 2008م، ص74، 75.
7) تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الأمل، تيزي وزو/ الجزائر، ط2، ص61.
8) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي اليمني، دار الكتب العلمية، د. ت، 100/2
9) الأصول في النحو، لابن سراج، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3، 1988م، 324/2.
10) الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي. القاهرة، ط3، 1988، 224/1
11) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة/ مصر، ط3، 1994م، 383/1
12) الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 308/2
13) دلائل الإعجاز، ص:146
14) المرجع نفسه، ص163
15) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص88
16) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص92، 93
17) المرجع نفسه، 102/3
18) النكت في إعجاز القرآن، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تص: عبدالعليم، مكتبة الجامعة المليّة الإسلامية، 1934م، ص24
19) المرجع نفسه، ص24
20) المستصفى من علوم الأصول، 495/2
21) أصول السرخسي، للإمام الفقيه أبي بكر أحمد بن أبي سهل السرخسي، تح: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1993م، 248/1
22) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبدالرحمن، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ص108- 109.
23) المرجع نفسه، ص112، 113
24) تحليل الخطاب، ص39، 40. عن: جرايس، المنطق والمحادثة، ص44
25) المقاربة التداولية، ص53
26) المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، تر: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم، ط1، 2008م، ص71
27) التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص145
28) المرجع نفسه، ص146
29) تحليل الخطاب المسرحي، ص96، 97
30) التداولية عند علماء العرب، ص32
31) مسلم الثبوت، للعلامة محب الله بن عبد الشكور البهاري، المطبعة الحسينية، القاهرة، مصر، 342/1
32) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص108
33) تحليل الخطاب المسرحي، ص62، عن: O. Ducrot, Dire the pas dire, p81
34) التداولية، جورج يول، ص51
35) المرجع نفسه، ص53
36) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص28- 29، عن: Newmeyer, f. J. 1986: Linguistic Theory of America Academic press Inc. Orland and London .p.177

37) التداولية، جورج يول، ص55.
38) تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 333/6
39) التداوليات علم استعمال اللغة، ص44
40) الملفوظية، ص108
41) المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح، عالم الكتب الحديث، إربد/ الأردن، ط1، 2012م، ص38
42) البرهان في علوم القرآن، 104/3
43) المرجع نفسه، 105/3– 108
44) تحليل الخطاب المسرحي، ص71
45) المضمر، ص75
46) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1993م، 365/7
47) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، 163/23، 164
48) تفسير البحر المحيط، 369/7
49) الفواشي: جمع فاشية، وهي كل منتشر من المال كالإبل والغنم وسائر البهائم وغيرها.
50) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 167/23
51) معجم مقاييس اللغة، ج5، ص325.
52) تفسير البحر المحيط، 370/7.
53) تفسير الكشاف، ص919.
54) في ظلال القرآن، ص3013
55) إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار الرشاد، حمص/ سورية، ط3، 1992م، 354/8– 355
56) تفسير البحر المحيط، 384/7
57) تفسير الكشاف، ص929.
58) روح المعاني، 213/23
59) إعراب القرآن الكريم وبيانه، 377/8
60) تفسير البحر المحيط، 393/7

المصادر والمراجـــع:

- القرآن الكريم.
- أصول السرخسي، للإمام الفقيه أبي بكر أحمد بن أبي سهل السرخسي، تح: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1993م، ج1.
- الأصول في النحو، لابن سراج، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط3، 1988م، ج2.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار الرشاد، حمص/ سورية، ط3، 1992م، ج8.

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث/ القاهرة، ط3، 1984م، ج3.
- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الأمل، تيزي وزو/ الجزائر، ط2.
- تحليل الخطاب، ج. ب. براون و ج. يول، تر: محمد الزليطي ود. منير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، (د.ت).
- التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد/ الأردن، ط2، 2014م.
- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005م
- التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، تر: صابر الحباشة، ط1، 2007، دار الحوار للنشر، سوريا/ اللاذقية.
- التداولية، لجورج يول، تر: قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم، بيروت/ لبنان، ط1، 2010م.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1993م، ج7.
- تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، ط1، 1994م، ج6.
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله الزمخشري، علق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط3، 2009م.
- الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج2، (د. ت).
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، علق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي، ط3، 1992م.
- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود لألوسي البغدادي، تح: المرحوم السيد محمود شكري الألوسي البغدادي، إدارة الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان، ج23، (د.ت).

- شرح التنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين القرافي، دار الفكر، بيروت/ لبنان، طبعة جديدة منقحة، 2004م.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي اليمني، دار الكتب العلمية، د. ت, ج2
- في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة/ مصر، ط1، 1972.
- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي. القاهرة، ط3، 1988، ج1.
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبدالرحمن، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998م.
- المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح، عالم الكتب الحديث، إربد/ الأردن، ط1، 2012م.
- المستصفى من علم الأصول، للإمام الغزالي، تح: أحمد زكي حماد، ط1، دار الميمان/ الرياض، وسدرة المنتهى/ القاهرة، (د.ت).
- مسلم الثبوت، للعلامة محب الله بن عبد الشكور البهاري، المطبعة الحسينية، القاهرة، مصر، ج1.
- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، تر: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم، ط1، 2008م.
- المضمر، كاترين كيربرات أوريكيوني، تر: ريتا خاطر، مر: جوزيف شريم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت/ لبنان، ط1، 2008م.
- معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، سعيد علوش، دار الكتاب اللبناني/ بيروت، وسوشبريس/ الدار البيضاء، ط1، 1985م.
- معجم المصطلحات الألسنية، مبارك المبارك، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، عمان/ الأردن، 1979م، ج5.
- المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، تر: سعيد علوش، مكتبة الأسد للنشر، الرباط، 1986م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة/ مصر، ط3، 1994م، ج1.
- الملفوظية، جان سرفوني: تر: قاسم المقداد، منشورات اتحاد كتاب العرب، (د.ت).
- النكت في إعجاز القرآن، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تص: عبدالعليم، مكتبة الجامعة المليّة الإسلامية، 1934م.